

المواضيع المطروحة للمناقشة خلال مؤتمر الشرق الأوسط الذي ينظمه نادي
النقاش الدولي "فالداي" في موسكو من 25 الى 26 فبراير عام 2016



Valdai | Discussion
Club

www.valdaiclub.com

الشرق الأوسط :
من النزاعات الى الاستقرار

المؤلفين



تمّ تحضير المواضيع المقترحة
للمناقشة تلبية لطلب صندوق التنمية
والدعم لنادي النقاش الدولي "فالداي"
من قبل مجموعة علماء معهد
الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم
الروسية تحت رئاسة الأستاذ فيتالي نعمكين وأعضاء
المجموعة العلمية هم:

ايرينا زفياجيلسكايا
فاسيلي كوزنيتسوف
نيكولاي سوحوف

- كانت اتفاقية "سايكس بيكو" منذ البداية قابلة موقوتة، فشلت كل المحاولات لإبطال مفعولها خلال مائة سنة.
- بديل الحدود المعترف بها حاليا هو الفوضى.
- الإرهاب في الوقت الراهن هو أخطر تهديد للسلام والاستقرار في العالم كله.
- تسييس قضية الإرهاب، بدرجة عالية للغاية، يجعل من الصعب الوصول إلى توافق في الآراء بخصوص منظمات معيّنة.
- يُعتبر توطيد المؤسسات الحكومية وتعزيز المجتمع المدني في الشرق الأوسط، ووضع خارطة طريق لإنعاش الاقتصاد في مرحلة ما بعد الصراع، واتخاذ التدابير الضرورية لضمان الأمن الاقتصادي، مهام لا تقل حيويةً عن حل النزاعات نفسها.
- ساهمت عملية القوات الجوية الروسية في سوريا في تغيير ميزان القوى داخل هذا البلد، وأتاحت المجال لتحقيق اختراقات في سياق تكثيف الجهود من أجل التسوية السياسية.
- إن العملية السياسية في سوريا لن تساعد على إيجاد حل وسط بين اللاعبين الأساسيين على الساحة السياسية السورية وحسب، بل وستخلق مزيدا من الثقة من خلال التعاون بين اللاعبين الرئيسيين، الدوليين والإقليميين سواء بسواء.
- ترتبط مسألة تعاون القوى الإقليمية والعالمية في الشرق الأوسط بوضع قواعد واضحة ومتفق عليها للعبة، ما يمكن الوصول إليه من خلال إنشاء صيغ للتفاوض يشارك فيها أصحاب المصلحة، ليس فقط لمعالجة نزاع محدد، بل أيضا لوضع استراتيجية شاملة لتنمية منطقة الشرق الأوسط، وضمان مستقبل شعوبها ودولها.
- يتطلب تشكيل نظام أمني إقليمي مشترك استبعاد احتمالات شن عمليات عسكرية من جانب واحد، دونما تفويض، وبطريقة لا تتوافق وأصول القانون الدولي. إن قضية نظام الأمن الإقليمي، بما في ذلك الفكرة الروسية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، تقتضي العودة إلى تعريف نطاق هذا النظام، وأهدافه الرئيسية، ومعاييرها. ويجب أن تقترن الممارسات الفعلية بأساليب تراعي، بقدر كبير، الديناميكية الحديثة للتغيرات العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط.

1 - خمس سنوات من الاضطرابات

إلى تدمير القديم وتشكيل تحالفات جديدة. وتلعب الدور الرئيس في ذلك جهات فاعلة غير حكومية، تسعى تارة إلى تحقيق أهدافها الخاصة، وتتصرف تارة أخرى كعميلة لقوى خارجية. وتحولت الدول التي دمرتها الحروب الأهلية إلى ساحة لـ "حروب بالوكالة". إن عملية التحول لم تكتمل على أي مستوى من المستويات، ولم تصل إلى ذروتها بعد. ولا تزال ملامح المنطقة المستقبلية غير واضحة. وليس من الصواب القول إن النظام القديم تفكك بالكامل، فقسم كبير من دول المنطقة لا يزال حتى الآن يبدي قدرة عالية على التكيف مع الظروف المتغيرة. ومن غير المعروف بعد، إن كانت هذه الدول ستنمكّن من بناء أساس قوي لشرق أوسط جديد، أم ستجد نفسها غدا في دوامة من الاضطرابات.

إن روسيا مقتنعة بأن التعزيز الشامل لمؤسسات هذه الدول أصبح مهمة بالغة الحيوية، ولا تقل شأنًا عن تسوية الصراعات الحالية.

وفي هذه الظروف، فإن عملية القوات الجوية - الفضائية الروسية في سوريا، ساهمت في تغيير موازين القوى داخل هذا البلد، وأتاحت المجال لإحراز اختراقات في سياق تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق التسوية السياسية.

وعندما اتخذت روسيا هذا القرار غير المتوقع، لم تكن تتطلق من نية ما لتعزير نفوذها في هذه المنطقة، بل كان في أساس قرارها هذا تزايد المخاوف من النزعات التدميرية، وتأليه العنف والإرهاب، واليأس من الدولة. وكل ذلك على مقربة من الحدود الروسية.

أحدثت التحركات الشعبية، والثورات، والحروب الأهلية، وموجات الإرهاب خلال السنوات الخمس الأخيرة، تغييراتٍ، لا رجعة عنها، في الشرق الأوسط. لقد جرت إعادة ترتيب لمجمل منظومة العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعات هذه المنطقة.

وكانت وراء ذلك، أساسا، أسباب داخلية : سياسية - اقتصادية، وثقافية - حضارية، على حد سواء. ولكن من الواضح اقتران تلك الأسباب بالاتجاه الأكثر مدعاة للقلق في مسار التطور العالمي، ففي هذه المنطقة يُلاحظ افتقار التحكم بالعمليات الدولية عامة، وعودة عامل القوة، وتزايد دور الصدفة، وتعرُّز مراكز العالم الطرفية، فضلا عن أزمة الهويات والدول القومية.

تجري، في بعض البلدان، عمليات توسيع المشاركة السياسية، وتحديث النظام السياسي، وتجديد جزئي للنخبة، فقد أصبحت واضحة الحاجة إلى الإصلاح والبحث عن ردود فعالة على التهديدات والتحديات الجديدة.

ولكن تبين أن الأكثر أهمية بالنسبة للعالم حتى الآن، هو ضعف الدولة، وأحيانا انهيارها، في عدد من البلدان. لقد تحولت الحروب الأهلية في ليبيا واليمن وسوريا والعراق، ومئات الآلاف من الضحايا، وملايين اللاجئين، والكوارث الإنسانية، وانتشار الإرهاب، وتعزيز "البدايل الجهادية..". تحول ذلك كله إلى تهديد ذي أبعاد عالمية.

ولكن حصيلة التحولات في هذه المنطقة لا تزال سلبية، حتى الآن. لقد أدت إعادة ترتيب النظام الإقليمي للعلاقات الدولية

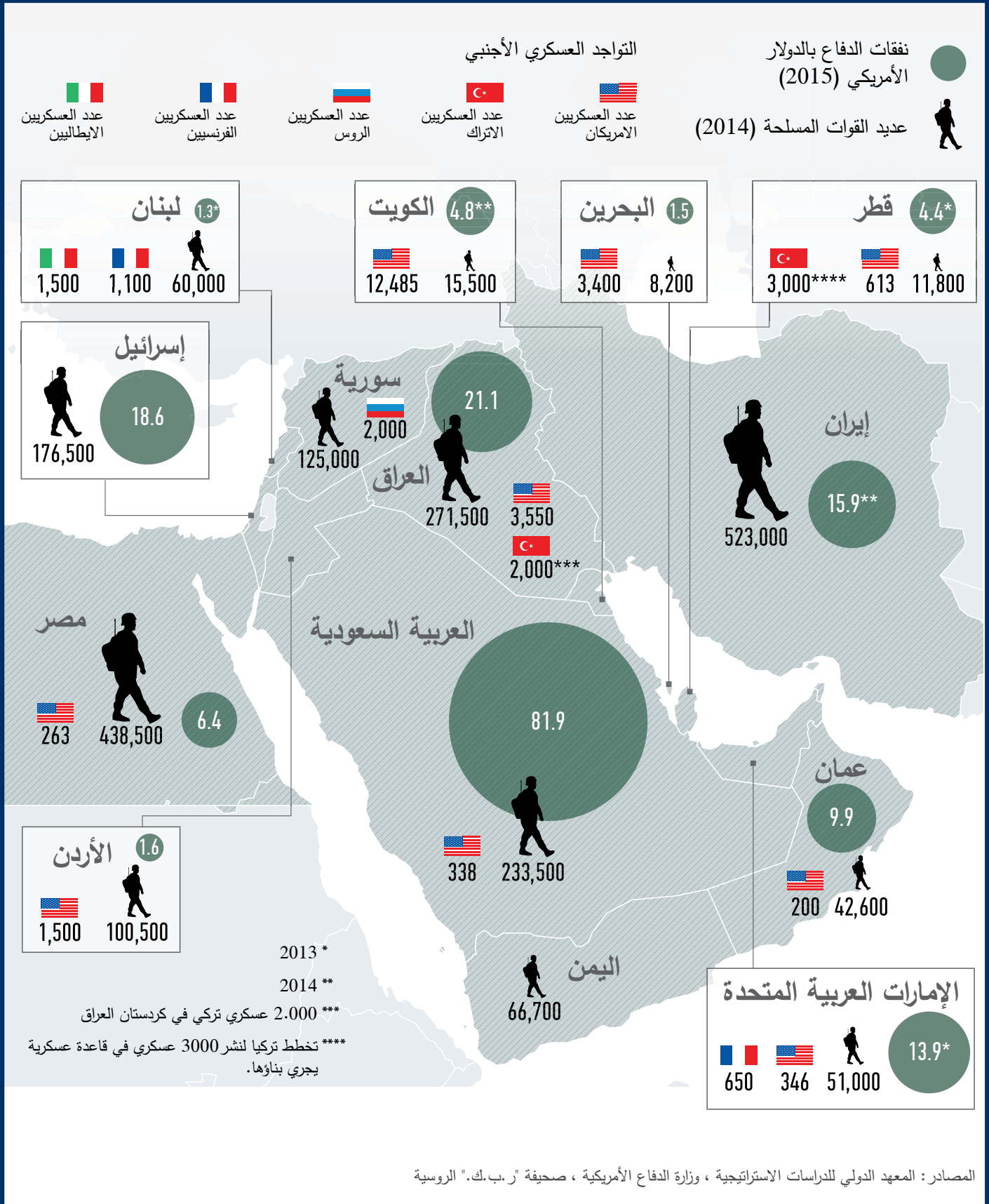
2 - وداعا لاتفاقية سايكس بيكو وقضية الإدارة الفعالة

عامة، ومحدثة جزئيا فقط، واقتصاد متعدد الأنماط. ولقد أبقى هذا النظام على الهويات التقليدية، والتناقضات الاجتماعية أيضا، وأدى في نهاية المطاف، إلى انقسام المجتمع وتدهوره التدريجي. كان نظام سايكس بيكو منذ البداية، قنبلة موقوتة، فشلت، خلال مائة سنة، كل المحاولات الرامية لإبطال مفعولها. لقد كبحت أجهزة الدولة القوية التصدع الاجتماعي لبعض الوقت، ولكن اختلالات تطور المؤسسات، قلل تدريجيا من قدرتها على مقاومة التحديات.

الانتشار الكبير للعنف في مناطق واسعة من سوريا والعراق وليبيا واليمن، وتحول العنف إلى أساس لكل نظام العلاقات الاجتماعية والسياسية، مرتبطان بتفتت المجتمع، وأزمة الهوية، وتجدد خطوط الصدع الاجتماعي القديمة وظهور خطوط جديدة. أما السبب السياسي فهو انهيار نظام سايكس بيكو.

وضع نظام سايكس بيكو خلال الحقبة الاستعمارية، على أساس مزيج من نظم الإدارة الغربية وبنية اجتماعية تقليدية بصفة

الشرق الأوسط: القوات المسلحة والتواجد العسكري الأجنبي



واقعيين للسيادة، فهم وحدهم القادرون على اتخاذ القرارات في الحالات الحرجة، ما يفاقم عدم القدرة على التنبؤ بالوضع. والأمر نفسه ينطبق على قادة الجهات غير الحكومية، أي الحركات السياسية والأحزاب، والطوائف العرقية والدينية، وشيوخ العشائر.. الخ. إن الطموحات الشخصية، والتباين في فهم الواقع، والصراع على السلطة، والوصول إلى الموارد المالية، والرغبة في ضمان الأمن الخاص.. تبدأ بلعب دور حاسم في وضع الاستراتيجية السياسية.

إن تعزيز مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وزيادة فعالية الإدارة، يغدو ضرورةً لجميع دول المنطقة، وسبباً وحيداً لضمان سلامتها في المستقبل.

ولكن تبقى بعض الأسئلة: ما السبيل إلى ذلك؟ وما هو الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي في هذه العمليات؟ إن النهج الأمريكي الذي يركز على "تعزيز الديمقراطية"، والنهج الأوروبي الذي يشدد على حماية حقوق الإنسان، يقتصران، في الواقع، على دعم المعارضة. وفي الوقت نفسه، يتحول تعزيز الدولة في كثير من الأحيان إلى حماية الأنظمة الحاكمة. ربما، من الضروري، أن يعود الدور الرئيس إلى المنظمات الدولية، وقبل كل شيء الأمم المتحدة، ومنظمات أخرى مثل منظمة بريكس، لا أن تلعب بعض الجهات الفاعلة غير الإقليمية.

لقد توافقت مؤسسات السلطة التنفيذية القوية وتطور البيروقراطية التكنوقراطية، مع الوضع الخاص لأجهزة السلطة وضعف السلطة القضائية والسلطة التشريعية والغياب شبه الكامل للمجتمع المدني، ومع استبعاد المواطنين عموماً عن العملية السياسية، فكانت النتيجة عدم قدرة الأنظمة السياسية على توسيع مجال المشاركة السياسية.

وما يحدث في المنطقة، بغض النظر عما إذا كان في إطار المؤسسات، كما الحال في مصر وتونس أو المغرب، أو خارجها كما في ليبيا، فهو يجرُّ طبقات المجتمع التقليدية إلى ساح العمل السياسي، ما يعني بالتالي، بقدر كبير أو قليل، تحول ممارسة السياسة إلى تقليد وعادة.

وعندما تجري العملية حسب السيناريو "الناعم"، أي دون تدمير المؤسسات الحكومية، فقد تؤدي في المستقبل إلى زيادة كفاءة الدولة. وعندما يكون سيناريو العملية عنفياً، كما هو الحال في ليبيا وسوريا واليمن، فإن توسيع المشاركة السياسية يؤدي إلى الخراب، أو على الأقل، إلى تفكك الدولة، ويحكم على المجال السياسي بالعقلية التقليدية التامة فقد يتجه، حسب الحالة، نحو اشتداد الروح القبلية كما في ليبيا، أو نحو العرقية والطائفية كما هو الحال في سوريا، أو نحو الاثنين معا، كما هو الحال في اليمن والعراق.

ومن نتائج إضعاف مؤسسات الدولة، تنامي العامل الشخصي، حيث غالباً ما يتحول القادة السياسيون إلى حاملين

3 - وداعاً لنظام سايكس بيكو : إعادة رسم الخرائط.

جديدة، وثقافات سياسية خاصة، وأقيمت بنية تحتية اجتماعية - اقتصادية ضمن حدود الدول القومية.

واليوم، الفوضى هي بديل الحدود المرسومة.

تشكل الاختلافات الجوهرية بين السرديات الإسرائيلية والإيرانية والسعودية وغيرهم من اللاعبين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية وغير الحكومية، مشكلة خاصة. وتؤدي "حرب السرديات" إلى زيادة الصراعات الإقليمية، وإلى عدم إمكانية الحوار بين الأطراف الفاعلة الرئيسية، لوضع رؤية مشتركة لمستقبل الشرق الأوسط.

أضف إلى ذلك أن اللاعبين العالميين لم يضعوا حتى الآن رؤية استراتيجية لمستقبل المنطقة، يستحيل من دونها

نظام سايكس بيكو له بعد آخر. لقد كان محاولة لتشكيل دول قومية في أراضي البلدان المجزأة تاريخياً والتي عانت من استعمارين، العثماني أولاً والأوروبي من بعد. أما حدود الدول الجديدة، فقد تشكلت، إن لم يكن اعتباطاً بالكامل، فعلى الأغلب تحت تأثير عوامل الصدفة. ونتيجة ذلك، كان نقصان الشرعية الناتجة التي تجذرت في الوعي السياسي العربي. ولم يعتبر وجود أي دولة من الدول على أنه وجود طبيعي تماماً، بل كان يمكن الطعن في شرعيته في أي وقت من الأوقات.

على الرغم من ذلك، فإن المنطقة عاشت ووُجدت داخل هذه الحدود ما يقرب من مائة سنة، تشكلت خلالها هويات

والدينية؟ ما هي درجة اللامركزية الجائزة من حيث المبدأ؟ ألا تصبح الفيدرالية، في ظل ضعف مؤسسات الدولة، شكلاً مموها لانهايار الدولة؟ وهل من المنطق اللجوء إلى مفهوم نظام كونفيدرالي ديمقراطي وتكامل إقليمي على مستوى غير حكومي؟ أم ربما، سيستتب الاستقرار عبر تغيير كامل للأنظمة السياسية في أكثر البلدان خراباً جراء الحرب، من خلال إقامة حكم ملكي فيها، يفيد الدستور؟

إبطاء العمليات السلبية. وهذه الرؤية يمكن أن تكون مختلفة جداً. وبالفعل، تُطرح أفكار "جنونية" يمكن بواسطتها الحفاظ على نسيج متصدع لمنطقة الشرق الأوسط، في حالة عدم وجود بدائل أخرى، على سبيل المثال، عبر إنشاء دول لامركزية وفق مبدأ عرقي - ديني إذا تعذر الحفاظ على الدول الموحدة! ألا يعني هذا العودة إلى الوراء، والتخلي النهائي عن الدولة القومية التي تضمن وجود هوية وقيم عامة، لكل الفئات العرقية

4 - إعادة التأهيل الاقتصادي - هل هو مهمة قابلة للتنفيذ؟

شهر أكتوبر/ تشرين الأول عام 2014، بـ (287 مليار دولار، أي 21% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي). وتوقع صندوق النقد الدولي في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 حصول عجز في الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية بمقدار 21.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015، و 19.6% لعام 2016.

والمشكلة الأخرى هي التغلب على الأزمة الاقتصادية في الدول المستوردة للنفط، التي تعيش تحولات سياسية بهدوء نسبي، خاصة مصر وتونس. لقد أدت العمليات الإرهابية في كلا البلدين إلى انهيار قطاع السياحة ونقص الاستثمارات. وقد تحول هذا في تونس في عام 2016 إلى موجة جديدة من الاضطرابات السياسية.

وهكذا نجد أن ثمة مهمة أخرى تواجه المجتمع الدولي بكل إلاح، وهي وضع خريطة طريق لإعادة بناء اقتصاد دول الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد النزاع، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الأمن الاقتصادي للمنطقة.

ومن المحتمل أن يفتح اجتذاب الصين ودول منظمة بريكس إلى عملية تجديد اقتصاد بلدان الشرق الأوسط الضعيفة، وإقامة بنى إنتاجية جديدة وحديثة، فرصاً جديدة أمام شباب هذه المنطقة. من الضروري أيضاً التفكير في آفاق إنشاء مؤسسات إقليمية خاصة بالمنطقة، على أساس البنى القائمة مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، وكذلك إنشاء مؤسسات جديدة لتعزيز الترابط الاقتصادي

في ظل هذه الظروف، تبدأ مشاكل تطور المنطقة اقتصادياً بلعب دور خاص، علماً بأن العديد من هذه المشاكل ذو طبيعة منظومية. لذلك، راح الخطر على الأمن الغذائي يتعاظم، وأصبح الجفاف، وتآكل التربة، ونقص المياه خاصة، من العوامل الدائمة التي توجب الصراع. ومن المعروف أن الفجوة بين الطلب على المياه والموارد المائية المتجددة ستبلغ في السنوات الـ 30 المقبلة نسبة 51%.

ولكن تأثير الاضطرابات السياسية المستمرة والحروب والإرهاب على الوضع في المنطقة قد لا يكون هو الأكبر. في شهر مايو/ أيار الماضي، قدر صندوق النقد الدولي العجز في الحساب الجاري لليبيا في عام 5102 بنسبة 52.8% من الناتج المحلي الإجمالي، والعجز في الميزانية بنسبة 68.2% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في العراق فكانت النسبة 9.6% و 10% على التوالي. وتحتاج إعادة بناء المساكن المدمرة والبنى التحتية في سوريا فقط، إلى مئات المليارات من الدولارات وعدة سنوات من العمل الشاق.

من غير المعروف إن كانت الدول العربية المصدرة للنفط، تريد أو تستطيع، أن تلعب دوراً رئيسياً في إعادة بناء الاقتصاد في الدول الخارجة من الحرب الأهلية.

يعتبر انخفاض دخل الدول المصدرة للنفط أحد أسباب الصعوبات المحتملة، فقد قدر صندوق النقد الدولي في مايو/ أيار 2015، خسائر عائدات النقد الأجنبي من الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة مع عائدات التصدير

بين بلدان المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب النظر في إمكانية انضمام دول معينة إلى الاتحادات الإقليمية المتواجدة في المناطق المجاورة، مثل منظمة شانغهاي للتعاون. ومن المستحسن توسيع

برنامج إنشاء مناطق للتجارة الحرة على الحدود، وبالتالي زيادة مستوى الثقة. وأخيراً، هل ثمة فرصة لأن تضع الأطراف العالمية "خطة مارشال" لمنطقة الشرق الأوسط؟

5 - ضد الإرهاب - معا، وكل بمفرده.

أصبح نشاط الجهات الفاعلة غير الحكومية، التي كسرت احتكار أجهزة الدولة الرسمية لاستخدام العنف، من أهم عوامل تقويض الاستقرار، ومن نتائجها في الوقت نفسه. لقد قويت المجموعات العرقية والسياسية والطائفية والقبلية، وتعرزت على أنقاض الدولة، وواصلت إضعافها في السياق ذاته.

ويحتل تنظيم "داعش" مكانا خاصا بين الذين استخدموا الأساليب الإرهابية، تحت شعارات مختلفة. لم تستطع أي مجموعة إرهابية أخرى أن تنافس "داعش" في أمور الدعم الأيديولوجي والدعائي والمالي والعسكري. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف مؤسسات الدولة جعل فكرة إقامة الخلافة، التي أطلقها منظرو التنظيم، جذابة بشكل خاص، ويمكن من خلالها الرد على العديد من تحديات العصر. لقد حول "داعش" التصورات القديمة إلى نقطة ارتكاز، يحتاجها السكان بشكل خاص في ظروف انعدام الثقة. ووضع التنظيم أهدافا استراتيجية، ومهام مستقبلية، ومنح شعور الخصوصية لأولئك المحرومين من هذا الشعور. إن الأفكار الجذابة، فضلا عن الوجود القوي على الأرض في العراق وسوريا، منحت "داعش" الفرصة للخروج عن إطار المنظمة الإرهابية المعتادة، التي تتصف بعدد محدود من المقاتلين، وعدم وجود قاعدة إقليمية ودعم مباشر يأتي من أجزاء العالم التي لا تمارس المنظمة أنشطتها الهدامة فيها. وفي عالم تسوده العولمة، صار يُنظر إلى "داعش" كتهديد عالمي، على الرغم من محدوديته الحضارية.

الإرهاب، الذي يستخدم الإمكانيات التكنولوجية الهائلة في العالم الحديث، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار.

يتجاوز الإرهاب الحدود بسهولة نسبيا، حاملا معه الدمار والرعب. إن الهدف الرئيس للمنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط هو الهجوم على كل ما لا ينسجم مع المفهوم القديم للعلاقات الاجتماعية.

ترجع حساسية روسيا الخاصة تجاه التطرف والإرهاب إلى حقيقة مفادها أن لهذه الظواهر بُعدا سياسيا داخليا. لقد واجهت روسيا مظاهر الإرهاب مرارا، على مدى تاريخها الطويل. وهي تُعد مهد "الإرهاب المنظم"، الذي نما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويرتبط التهديد الإرهابي المتزايد في روسيا الاتحادية بالدرجة الأولى بالحرب في الشيشان. ولكن حتى في وقتنا هذا، يجد المتطرفون أتباعا لهم بين عشرات الملايين من مسلمي روسيا. فوفق البيانات الرسمية فقط، ذهب إلى سوريا 2719 مواطنا روسيا، بينهم نحو 900 شخص من داغستان، و500 من الشيشان، و130 من قبردينو - بلقاريا، و200 من منطقة الفولغا.

على الرغم من أن للإرهاب تاريخا طويلا، لا يوجد له حتى الآن تعريف متفق عليه دوليا، يأخذ في الاعتبار جميع جوانب هذه الظاهرة.

إن المستوى العالي لتسييس القضية، يجعل من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن منظمات معينة، وهذا ما نلاحظه، على وجه الخصوص، في مثال المعارضة السورية.

كانت الأساليب العسكرية تُعد دائما طريقة رئيسية لمكافحة الإرهاب. ومحاربة "داعش" أيضا تعتمد بالأساس على المواجهة العسكرية نظرا لنشاط هذا التنظيم وتطلعاته الإقليمية. وفي الوقت نفسه لم يتسن تأسيس ائتلاف واسع، ورغم مشاركة قوات الولايات المتحدة البرية في الصراع على الموصل والرققة، فعلى الأرجح لن تطرأ تغييرات كبيرة في ميزان القوى. وليس من المحتم أن تكون نتيجة ذلك زيادة التنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وبين اللاعبين الإقليميين في التحالفين.

إن العملية السياسية في سوريا لن تساعد على إيجاد حل وسط بين اللاعبين الرئيسيين على الساحة السياسية السورية وحسب، بل سترفع أيضا مستوى ما يلزم من الثقة بين اللاعبين

الرئيسيين الخارجيين والإقليميين لمواجهة "داعش"، وسوف توفر الفرصة لزيادة التعاون بين المؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية. بدأت الأساليب "الناعمة"، بما فيها الايديولوجية والاقتصادية، تلعب دورا خاصا في مكافحة الإرهاب. وهذه

الأساليب تفترض توحيد قوى المجتمع الإسلامي الدولي بأسره، بما فيه الجزء الروسي ذو التجربة الفريدة من نوعها في التعايش السلمي مع الطوائف الدينية الأخرى في إطار دولة متعددة الأديان والأعراق.

6 - ألعاب الإقليميين العالمية

جميع الصراعات في الشرق الأوسط، تقريبا، تكتسب طابع التدويل السريع. لقد لفت التدخل العسكري الانتباه إلى دور القوى العظمى، التي أصبح تأثيرها يتزايد على الوضع الإقليمي ويساهم في تشكيل اتجاهات تحد من نفوذ القوى الإقليمية. وفي واقع الحال، فإن التدخل المتزايد من قبل القوى العظمى في مواجهات الشرق الأوسط لم يؤد إلى تهميش الجهات الفاعلة الإقليمية (بما فيها الجهات غير الحكومية)، بل على العكس، ساهم إلى حد ما، بأن تأخذ تلك الجهات على عاتقها المزيد من المسؤولية لإعادة صياغة المنطقة، بالرغم من أن مفاهيمها ورؤاها لمستقبل المنطقة ليست غير متطابقة وحسب، بل تنفي بعضها البعض في كثير من الأحيان.

لكل من القوى الكبرى مصالحها الوطنية، التي غالبا ما تكون متناقضة مع مصالح القوى الإقليمية والعالمية الأخرى. إن العلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج العربية، بين الدول العربية وإسرائيل، بين إيران وتركيا، قائمة منذ فترة طويلة، وتتحوّل أحيانا إلى أزمات حادة. والآن تنشط بفعالية دولتنا الجوار -إيران وتركيا، ما يؤدي إلى ظهور خطوط جديدة للمواجهة.

افتقاد التجربة عند اللاعبين الرئيسيين في بناء المؤسسات الحديثة (باستثناء إسرائيل، ولو أن بقاء القضية الفلسطينية دون حل، لا يسمح باعتماد نموذجها) يؤدي إلى أن تبقى القوة هي الطريقة الوحيدة لإعادة صياغة المنطقة. فأدوات "القوة الناعمة" تستبدل بالعلاقات والالتزامات التقليدية - العرقية والدينية والقبلية، والعائلية.

ويتضح أن ما يغدو السمة المميزة، هو التحول السريع لأية توترات إلى اشتباكات عسكرية، تكون - بعدها الأدنى - على حافة الحرب. إن النزاعات الساخنة العديدة والقديمة في المنطقة، وعلى خلفية ارتفاع المستوى العام للمواجهة العسكرية في العالم،

تخضع عتبة التحول إلى العنف، وهذا ما يلاحظ من الأمثلة على نشاط منظمات متطرفة معينة، وجهات حكومية، سواء بسواء. تتغير موازين القوة بين القوى الإقليمية والعالمية، فالقوى الإقليمية تعي إمكاناتها المحدودة، ولذلك لا تزال مهتمة بدعم حلفائها العالميين لها. ولكن ازدياد الطموح، وارتفاع المعدلات في المعركة الإقليمية يشجع دول المنطقة على استخدام قوة وتأثير اللاعبين العالميين لمنفعتهم الخاصة. وإبان "الحرب الباردة" قامت دول المنطقة الضالعة في المواجهة مع بعضها البعض، باقحام حلفائها العالميين في صراعات الآخرين. إن المنافسة على الشرق الأوسط المجزأ، التي مركزها الصراع من أجل إنشاء نظام عالمي جديد أو الحفاظ على السابق، يجعل القوى العالمية العظمى مرة أخرى عرضة لتأثير الحلفاء الإقليميين.

إن عدم قدرة المنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي) على حل المشاكل الإقليمية المعقدة، يؤدي إلى محاولات استبدالها بائتلافات وتحالفات جديدة، لها طابع عابر، وليس هدفها الرغبة بتنسيق الجهود. على سبيل المثال، الائتلاف الإسلامي، الذي أسسته المملكة العربية السعودية مع أكثر من 04 دولة لمحاربة "داعش"، لم يكن مؤسسيا، بل ارتدى، كما تعتقد الدول التي لم تنضم إليه، طابعا مضادا للشريعة.

مشكلة التفاعل بين القوى الإقليمية والعالمية في الشرق الأوسط تتجاوز بأهميتها حدود المنطقة. والمسألة تتعلق بوضع قواعد للعبة متفق عليها وواضحة، لا تسمح بتجاوز عتبة الرد، واختيار القوة، وعدم وجود البديل. وهذا ممكن من خلال إنشاء صيغ للتفاوض بمشاركة أصحاب المصلحة، ليس فقط بشأن نزاعات معينة، ولكن أيضا بشأن استراتيجيات التنمية الشاملة لمنطقة الشرق الأوسط، ومستقبل شعوبها ودولها.

7- عالم جديد رائع؟

تشمل محاولات إنهاء الصراعات أو تسويتها، عمليات عسكرية تهدف إلى تغيير موازين القوى والبحث عن حلول سياسية (تنظيم حوار وطني، وضع برنامج تسوية، خارطة طريق، وساطة جماعية دولية، ومبادرات دول معينة).

يتطلب تشكيل نظام أمني إقليمي عام، استبعاد احتمال القيام بعمل عسكري من جهة واحدة، من دون تفويض، وخلافاً لقواعد القانون الدولي. إن مسألة النظام الأمني الإقليمي، بما في ذلك الفكرة الروسية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، تتطلب العودة إلى تعريف نطاق هذا النظام وأهدافه ومعاييرته الرئيسية، وإلى المسودات الموجودة، فضلاً عن ضرورة مراعاة التغيرات الديناميكية في العمليات العسكرية - السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط.

وفي وضع يتجه بشكل واضح نحو التدهور، فإن السؤال التقليدي: "ما العمل؟"، يتطلب أجوبة غير تقليدية، من بينها:

- إمكانية تطبيق الإدارة الخارجية، حيث تنهار الدولة وتغدو غير قادرة على توفير الحماية الجسدية والاجتماعية لمواطنيها. هذا الجواب في حد ذاته يثير، بالطبع، تساؤلات إضافية: تحت رعاية من؟ وعلى نفقة من؟ وما هو دور المنظمات الدولية والإقليمية؟
- تقديم المساعدة الدولية لتشكيل الأجهزة الإدارية التي تنظم التنوع الثقافي وتحول دون تحوله إلى تناحر سياسي، في حال الحكم الذاتي أو الفيدرالية على أساس عرقي - ديني في دول كانت مركزية سابقاً.
- منع تغيير الحدود بالقوة، وتوفير المساعدة الدولية وإعطاء الضمانات لـ"الإنفصال المتحضر" في حالات يكون تغيير الحدود أمراً لا مفر منه، أو أنه قد بدأ بالفعل.
- إطلاق عملية مفاوضات بشأن إنشاء نظام أمن إقليمي في الشرق الأوسط. (على سبيل المثال "معاهدة هلسنكي للشرق الأوسط").

يشبه الوضع في المنطقة ما كانت عليه أوروبا في الثلاثينات وإبان الحربين العالميتين، ففي كلتا الحالتين، كان الخوف من العنف الجماعي وإدراك حتمية الموت، عاملين أرغما أوروبا على التفكير في إنشاء قواعد ومؤسسات تنظيمية للعلاقات الدولية. وعلى الرغم من خطورة الوضع في الشرق الأوسط، في الوقت الراهن بالذات، فإن قضيتي التدابير الرامية للتغلب على الصراع، ووضع نظام أمن للمنطقة، تتصفان بأهمية خاصة.

وفي السنوات الأخيرة، تكتسب الصراعات في الشرق الأوسط، على نحو متزايد، طبيعة هجينة، تجمع بين صراعات حكومية "رسمية" وحروب أهلية. إن جزءاً كبيراً من النزاعات غير متكافئ، لأن الأطراف المتنازعة لديها قدرات وإمكانات مختلفة، فالدول تواجهها جماعات وحركات تستخدم أساليب خاصة لإلحاق الضرر، بما في ذلك الإرهاب. ويلعب دوراً خاصاً التدخل العسكري الخارجي، الذي لا ينسجم، غالباً، مع أطر القانون الدولي.

من الصراعات غير المتكافئة، وذات الطبيعة الهجينة، صراعات نشأت في وقت متأخر نسبياً، (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن)، وأخرى موروثية عن "الحرب الباردة" والعالم ثنائي القطب (الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وصراع الصحراء الغربية).

كل صراع "جديد" يشكل تهديداً أمنياً للجيران، غالباً ما يبدأ بالتعبير عن نفسه في الواقع. فالحروب في سوريا والعراق وليبيا، باعتبارها محاور صراعات إقليمية، أصبحت عامل عدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها. وعلى الرغم من الجمود الطويل، ما يزال الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، حجر عثرة أمام دول المنطقة على طريق إنشاء نظام أمني إقليمي. و بالإضافة إلى ذلك، يبقى، كعهده، مصدر حفز للقوى السياسية الراديكالية المعادية للغرب. وهناك مشكلة خاصة تتمثل في تعزيز شبكة البنية التحتية للصراعات، أي العلاقات المالية والمعلوماتية، والروابط التجارية بين أطراف هذه الصراعات.



#Valdaiclub

 Valdai Club

 Valdai International Discussion Club

www.valdaiclub.com

valdai@valdaiclub.com